طلال أبو غزالة: قريباً تصنيف الشركات السورية على أساس المواطنية

الاقتصادي

مجلة كل سوري

مطبوعة من هيكل ميديا

سبع نساء سوريات في مناصب قيادية

ستبيان العدد:
لشركات الأعلى
واتب في سورية

لاستيراد من
نصين يشق صف
نصناعيين والتجار

راس العظم:
نا الشخص المناسب
في المكان المناسب

ملحق خاص بالسيارات

ص ٤٩ برعاية

في هذا العدد

٨ آذار ٢٠٠٩

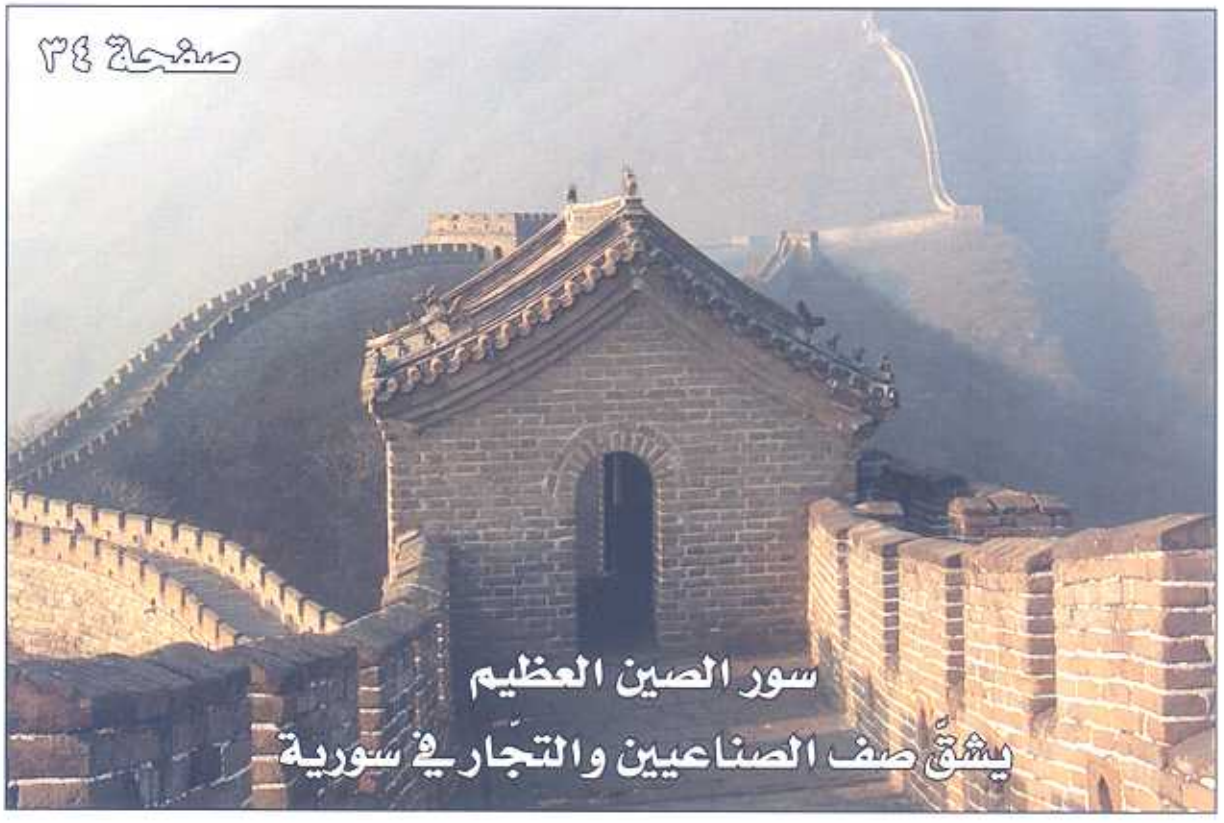

حوار

بلال دو عراية: الحكومة بحاجة لإعادة بناء الثقة مع القطاع الخاص ٤

بورصة

حقوق المساهمين وفق قانون الشركات السوري الجديد ٤٢

قضية

دراسة: إدارات الكسارات والسائقين في دير الزور ظاهرة أم صدفة؟ ٣٨

أخبار الاقتصاد

المنتدى الاقتصادي العالمي يضع لقمة "قائد عالمي شاب" لرجل أعمال سوري ١١
فيسبل تطلق حملتها الترويجية في السوق السورية ٧
مجموعة النخلة العربي في نهاية ٢٠١٨ تربح أكثر من مليار دولار ١٠

إداري

تاجر لصام: ومسابي والذي وصيه اقتصادية وأخلاقيه ٤٠

المجلس الاستشاري للمجلة

أسامة الأنصاري — راتب الشلاح
فراس بكور — محمد صباغ شربائي
علي زعتر — نبيل الكزبري
عبد القادر حصرية — عامر المجتهد
نوار سكر

صاحب الامتياز: محمد عبد السلام هيكل
رئيس التحرير والمدير المسؤول: عبد السلام هيكل
المدير التنفيذي: عمار هيكل
مدير التحرير: حمود الحمود
سكرتير التحرير: ثائر فرفور
رئيس قسم الأخبار: هادي العلوش
الأخراج الفني: محمد ماهر هادي
كاريكاتير: نضال حسل

تصوير: محمد السعدوني، هادي هاشم
تنضيد: النجم محفوض
شعت & النخلة الهاشمية

العنوان: مجلة الاقتصادي، شارع النجم، الزاهرة، ساحة أرجة
ص.ب 28 دمشق سورية، هاتف 2245200، فاكس 2273485
بريد الكتروني: alqtsad@haykal.com
موقع الكتروني: www.alqtsadi.com

الاقتصادي

تشكر الاقتصادي الشركات والرجال الأعمال على الدعوات المحلية الموجهة إليها للقيام بتحقيقات أو ريبورتاجات أو تغطية أخبار، وتعتبر أنها وجدت مسؤولة عن تغطية تكاليف كاملة أو جزئية مقابل تلبية أي هدايا. فحبر هيئة هي بزيد قرارها المستقل بتعاملات الواقية تأدية مهمتها بأمانة وموضوعية.

طلال أبو غزالة الرجل الذي يتولّى ١٥ منصباً عالمياً:

أستغرب أن يعتبر بعض المسؤولين السوريين الخصخصة من المحرّمات

نائب الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الميثاق العالمي، وصاحب أكبر شركة للملكية الفكرية في العالم. وقد تقلد منصب رئيس في أكثر من ١٥ مؤسسة ومنظمة عالمية، ومنها: رئيس مبادرة مجتمع المعرفة الآفرو اسيوي، رئيس مجلس إدارة المعهد العربي للإنترنت، رئيس لجنة موسوعة التمييز والحضارة، رئيس مبادرة الأعمال لدعم المجتمع المعلوماتي، رئيس مجموعة اقيان في المنطقة العربية، رئيس مجلس أمناء توجهات أوروبا، رئيس حماية الملكية الفكرية على الإنترنت، رئيس لجنة معايير المحاسبة الدولية، رئيس اللجنة الاستشارية حوكمة الإنترنت، رئيس فريق غرفة التجارة العالمية، رئيس الشبكة العربية الإقليمية لفريق الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات، رئيس مجموعة عمل الطاقة البشرية وبناء القدرات التابعة لفريق الأمم المتحدة، رئيس هيئة التجارة الإلكترونية وتقنيات المعلومات والاتصالات، رئيس مجلس إدارة لفريق خبراء أسماء المواقع العربية، رئيس جمعية خبراء التراخيص في الدول العربية، رئيس مجموعة الخبراء العاملة الحكومية لمعايير المحاسبة والإبلاغ الدولية لدى الأمم المتحدة، رئيس مجلس إدارة المجمع العربي لإدارة المعرفة، رئيس مجلس إدارة المجمع العربي للملكية الفكرية..

هذا جزء من السيرة الذاتية لرجل الأعمال الفلسطيني الأردني طلال أبو غزالة، والذي تستشيره حكومات عربية وعالمية ومنها سورية في شؤونها الاقتصادية.

تستضيفه الاقتصادي في هذا الحوار عبر جولة محلية وعربية وعالمية وسبر لتجربته الشخصية فإلى الحوار:

حاوره: حمود المحمود

تمر سورية بمرحلة التحوّل الاقتصادي نحو انفتاح الأسواق، فهل تعتقد أن ثمة دروساً يمكن الاستفادة منها في ضوء الأزمة المالية العالمية برأيك؟

أول مانستفيده من دروس هذه الأزمة، هو عدم صحة المقولة التي كانت سائدة عن نموذج الاقتصاد الأميركي أو الأوروبي باعتباره النموذج الأمثل، أصبحت ساقطة الآن بعدما أثبتت الانهيارات في الأسواق الأميركية والغربية أن مخاطر الأسواق على الأقل متساوية، فإذا كان هذا صحيحاً، فمعناه عليّ أن أتريث وأدرس نضوج هذه السوق واستنادها إلى ركائز تبعدها عن المغامرة، والتوقعات اليوم بالنسبة للأسواق الأميركية والعالمية من بعدها قادمة على مراحل انكماش صعبة، أعتقد بأنها ستصل إلى ما يسمّى ركوداً وهو ماسمعناه "وقف النمو"، بل ربما تصل إلى مرحلة أصعب بكثير من توقف النمو، وهو ما يسمّى الكساد الذي يشبه ما حصل في الثلاثينات، حين نصل إلى مرحلة تكون البضائع فيها مكدّسة ولايوجد من يشتريها، فتتوقف المؤسسات عن الإنتاج، تفلس ويصرف عمالها ويصبح الكل عاطلاً عن العمل، هذه المرحلة صعبة حتى نهاية النفق في الانهيارات الاقتصادية.

وهنا تأتي الفرصة التي يمكن أن تستفيد منها الدول العربية وسورية، لأنّ الأمر الذي سيخطر على بال المستثمرين هو: ليس من الحكمة أن أفكر أن أستثمر في مشروع أو أشتري عقاراً أو أستثمر في سوق المال الغربي، فإذاً ما هي البدائل؟

البدائل هي الاستثمار في الاقتصاد الوطني الداخلي بداية، ثم في دول الجوار، وبذلك يتمّ تعزيز العلاقة البينية، التجارة البينية العربية، والتي هي ليست بالمستوى المطلوب.

سنبدأ بتصنيف الشركات السورية على أساس المواطنية

هامش حركة

القمة الاقتصادية العربية كأوّل تجربة عربية على مستوى الرؤساء، هل تتوقع أن تشكّل نواة لقوة اقتصادية عربية يمكن أن تساهم في استقلالية القرار السياسي العربي والذي يعتبر مرتهناً في بعض الدول لأسباب اقتصادية أصلاً؟

من حيث المبدأ علينا التأكيد بأنّه ورغم ارتباط بعض الدول العربية باتفاقات اقتصادية أو بمساعدات مع الدول الكبرى، فهذا لاينفي وجود هامش للحركة تتصرف فيه الدولة بقراراتها الاقتصادية مهما كانت الضغوط السياسية، وحتى نكون منصفين، فعندما تصدر دولة مثل السعودية موازنة هي الأكبر في تاريخ المملكة وتبلغ ٤٧٥ مليار ريال دون فوائض، فهذا معناه أنها تريد بناء اقتصادها لتصبح دولة متقدّمة، وهيه طبّقت السعودية مبدأ حكيماً مفاده: أنني قبل أن أساعد الآخرين عليّ أن أساعد بلدي، وبذلك فقد قررت أن تصرف ربع ميزانيتها على بناء القدرات البشرية لتطوير الإنسان من خلال التعليم والتدريب والتنظيم، وهذا المبدأ برأيي يُفترض أن يكون هو الهم الأوّل للدول العربية، لأن استقلالية القرار السياسي برأيي تبدأ من الداخل، ثم تتكامل بتقوية التجمّع العربي، وإذا عدنا إلى القمة فإنني أرى أنّ قرار القمة الاقتصادية بالاستثمار

في صناديق سيادية يديرها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والذي أثبت قدرته في الماضي وله سجل فيما قدّمه من دعم الاقتصاد العربي.

رجال الأعمال العالميون

في إطار العلاقة بين الاقتصاد والسياسة أو رجال الأعمال والسياسة، يطرح السؤال عن رجال أعمال عرب ذوي وزن دولي كحضرتك. فهل يمكن أن تقوموا بدور سياسي برأيك في تقريب وجهات النظر بين دولهم والبلدان الأخرى؟

أعتقد أن هذا العمل ليس من اختصاص رجال الأعمال، فأنا أؤمن بالتخصّص. فرجال السياسة للسياسة والاقتصاد للاقتصاد ورجال التعليم للتعليم.

وما يجب أن نعمل عليه هو العكس، أي أن نفصل الاقتصاد عن السياسة. وهذا سرّ نجاح التجربة الأوروبية، حيث كانت بين الدول الأوروبية اختلافات كبيرة من الناحية السياسية. وهنالك حروب قديمة قُتل فيها ١٥ مليون قتيل. والعداوة التاريخية بين الدول الأوروبية أكبر بكثير من أي خلافات بينية عربية. وقد نجحوا لأنهم قرروا أن يتجاوزوا الخلافات السياسية وينفقوا اقتصادياً. لأن في هذا الاتفاق مصلحة لهم متفردين ومجتمعين. وعلى هذا ساروا تاركين الخلافات السياسية تأخذ مجراها رغم أنّها مستمرة. ولذلك فإننا قد لا نجدهم متفقين حول قضية واحدة سياسياً.

جدل سوري

شهدت سورية جدلاً حول أولويات الإصلاح، فمرّة كان الاهتمام بالإصلاح الاقتصادي أولاً، ومرة الإداري فماهو الأنسب لسورية بحسب رؤيتكم؟

في الإصلاح ليس هنالك أولويات، فالمسارات يجب أن تسير بالتوازي لأنها مترابطة وتدعم بعضها. والسؤال المطروح دوماً هو: كيف يمكننا إصلاح المسار الاقتصادي دون إصلاح التعليم، نظراً لأهمية التعليم في خدمة الاقتصاد والإدارة والقيادة في كل قطاعات الدولة؟ وفي الوقت ذاته، فإنّ التركيز على إصلاح النظام الاقتصادي والإداري هو رافعة مهمّة تتكامل مع التعليم في إصلاح الخلل في منظومة المؤسسات السورية بجميع تخصّصاتها. ومن خلال متابعتنا فإننا نلحظ اهتمام الحكومة السورية بالتدريب والتأهيل لخلق كوادر الإدارية التي تقود عملية الإصلاح الإداري. كما نلحظ الزخم التشريعي الذي يعدّي الاقتصاد السوري بجرعات تساعده على الانفتاح والتنافسية.

بما لدينا جدل في سورية حول مصطلح (الخصوصية السورية) في الإصلاح كيف تنظر لهذا المصطلح؟

كثير دول العالم التي تستخدم هذا التعبير هي الدول العربية، فهي التي تركّز على أنّها حالة خاصّة ولاينطبق عليها من تجارب العالم الناجحة إلا ماتريد اختياره. وأنا لم أستطع أن أجد تعريفاً للخصوصية التي يقصدونها. أنها كلمة عامة تستخدم في أغلب الأحيان للتهرّب من تطبيق بعض التجارب الناجحة في الخارج.

وأنا لا أتصوّر وجود خصوصية تمنع التطوير أو الإصلاح، أو الاستفادة من التجارب الناجحة في العالم، مع الإقرار بأنّ التطبيق الحرفي لهذه التجارب الناجحة هو أمر غير وارد.

"الخصوصية" كلمة تستخدمها الدول العربية للتهرّب من تطبيق التجارب الناجحة

جدوى سورية

كرجل صاحب شركة متخصصة في دراسات الجدوى هل ترى سورية بلداً مجدياً للاستثمار؟

أنا أقول إنها مجدية ولكن بإمكانها أن تكون أكثر جدوى، وأرى أنّ الدول العربية ومنها سورية مدعوّة اليوم في هذه المرحلة التاريخية من التحوّلات الاقتصادية الجارية في العالم لأن تغتنم هذه الفرصة وبالسرعة الكلّية، لأن العالم الآن يعيد النظر في كل سياساته الاستثمارية، ومن هنا فإنّ مسؤوليتنا كدول عربية هي أن نبرز ما لدينا من حسنات. لأنّ علينا أن نعرض بضاعتنا ونروّجها للآخرين، فلايكفي أن تكون لدينا بضاعة جيدة بل علينا أن نسوّقها، وهذه هي الإشكالية التي يفترض أن تطرح في سورية حول أزمة تسويق سورية كمقصد سياحي واستثماري، رغم أنّها منجم غني لهذه الأهداف.

ومن خلال معرفتنا بمناخ الاستثمار السوري، فإنّه مازال بحاجة لتخفيف الروتين وتكريس دور القانون وطمأنة المستثمرين حول التقاضي والتحكيم وكل مايتعلق بحسم المنازعات، إضافة إلى تفعيل النظام المصرفي وتطوير طريقة اتخاذ القرار. وحل مشكلة التضارب في اتخاذ القرارات والقوانين. وهذه كلّها هواجس تنقلها عن المستثمرين الذين نختلط بهم من مختلف أنحاء العالم.

الحكومة بحاجة لإعادة بناء الثقة مع القطاع الخاص والقيام بدور الراعي الصالح وليس الشرطي

هل هنالك مشروع للتعاون مع سورية في مجال تحسين صورتها الاستثمارية؟

نعمل الآن على مشروع يشمل كل الدول العربية وبالتعاون مع البنك الدولي، ونطلق على هذا المشروع "بيئة الاستثمار" أومناخ الاستثمار في كل بلد عربي، ومن خلاله تقوم السفارات في الخارج بالتسويق الاستثماري للبلد. وعندما يأتي مستثمر ليأخذ التأشيرة، نقدّم له هذا الدليل الذي يستند إلى أرقام ومعطيات وخرائط وقوانين عن الجمارك والضرائب والميزات الاستثمارية وليس على كلام إنشائي وشعر.

وللحكومة السورية أن تعمل على رسم الخطط للتقدّم خطوات إلى الأمام بالاقتصاد السوري. فمثلاً يمكن أن تطلق حملة لنقل سورية من دولة منتجة إلى دولة مصدّرة ولو في قطاع محدد كمرحلة أولى. حيث تصبح سورية -على سبيل المثال- من أهم الدول المنتجة للزراعة التصديرية، وهذا يتطلّب إعداد خطة عملية لكيفية تسويق هذه المنتجات، من خلال إنتاجها بجودة عالية والاهتمام بتعليبها وتغليفها ومطابقتها للمواصفات العالمية.

بناء الثقة

باعتباركم تعملون في قطاع صناعة العلامات التجارية، كيف ترون أداء الدول العربية ومنها سورية في هذا المجال وأثره على سمعتها؟

أولاً: دعني أوضّح اختصاصنا هنا. فنحن أكبر شركة ملكية فكرية في العالم وليس في المنطقة العربية فقط، وقد أثبتنا أن المؤسسات العربية تستطيع أن تتفوق على مستوى العالم ونحن مجرّد مثال. والملكية الفكرية هي أحد ثلاث دعائم ثلاقتصاد: "السلع والخدمات والملكية الفكرية التي تأتي لحماية الإبداع والاستثمار في القطاع التجاري أو الصناعي".

والقانون السوري متطوّر بشكل كبير، وإذا قسنا تجربتها إلى الدول التي وقّعت اتفاقياتها الأولى للملكية الفكرية عام ١٨٩٣. فإننا ندرك أن ما حققته سورية منذ استقلالها وحتى الآن يعتبر متقدّماً. ومن خلال وجود مكتبنا في هذا البلد، نشهد أن الاتفاقيات المطلوبة لحماية الملكية الفكرية جميعها مطبّقة في سورية كتشريع وقضاء، وهذا ما بدأنا نمارسه، حيث يتولّى مكتبنا يومياً رفع دعاوى للدفاع عن أصحاب الحقوق ويكسبها في المحاكم السورية وهذا دليل عملي.

ولو أردت أن تأتي بشاهد من أهله كما يقال، إذ تصدر أميركا تقريراً سنوياً عن دائرة المفاوض التجاري الأميركي والتي مقرّها البيت الأبيض. تقيّم أداء الدول في الملكية الفكرية من وجهة نظرهم. وعندما أراجع هذا التقرير سنوياً أشعر بالتفاؤل لأنني أجد تطوّراً وتحسّناً في أداء الدول العربية، وفقاً للمعايير الدولية والتي نشارك نحن في وضعها.

في إطار بناء الصورة والذي يندرج ضمن اختصاصكم، تسعى الحكومة السورية لإعادة بناء الثقة مع القطاع الخاص بعدما كانت هذه الثقة مهتزة لأسباب تاريخية، بم تنصح في هذا المجال؟

اقتصادات الدول في مختلف أنحاء العالم وعلى اختلاف أنظمتها الاقتصادية لا يمكن أن تتجاهل أنها

هواجس المستثمرين في الخارج عن سورية : الروتين وتضارب القرارات

تقوم أساساً على القطاع الخاص. وهذه هي النظرة التي يجب أن تدركها الحكومات ومفادها أن القطاع الخاص هو شريك.

وبالنسبة للحكومة السورية، فإنها تسير بقوانينها وتشريعاتها الجديدة في الطريق الصحيح نحو إعطاء القطاع الخاص دوره المطلوب. وما تحتاج إليه هو أن تطلق حملة علاقات عامة لإعادة بناء الثقة وتكريس فكرة أن القطاع الخاص هو شريك وليس منافساً أو خصماً أو مُتهماً.

وعندما ندخل إلى هذه المرحلة، علينا أن ندرك ماهية هذه الشراكة والتي تكمّل بعضها. فالقطاع الخاص لديه القدرة على الإبداع والإنتاج والمال وهذا ما تحتاجه الدولة لبناء اقتصادها. وبذلك لتحول الدولة وخاصة في مرحلة اقتصاد السوق والانتقال من الاقتصاد الاشتراكي المركّز إلى تولّي مهمة الراعي الصالح للقطاع الخاص وليس الشرطي الملاحق له.

استغراب

لا تزال الحكومة السورية تعتبر الخصخصة أمراً محرماً رغم اعترافها بفشل عدد كبير من شركات القطاع العام. ما هو رأيك؟

أنا أستغرب أن يعتبر بعض المسؤولين السوريين الخصخصة من المحرّمات. فهذا الخيار يجب أن يكون مطروحاً وبقوّة. لأن هنالك قطاعات أو شركات لا يمكن أن تُدار إلا من قبل القطاع الخاص وإلا أُسيئت إدارتها. وهذا النوع من الخصخصة من الضروري تطبيقه. بل هو مما بدأت سورية بتطبيقه على حد علمي من خلال بعض الشركات الإدارية والاستثمارية من قبل القطاع الخاص لبعض شركات القطاع العام، مع أنني أرى أن الخصخصة بمعناها الكامل أي بتمليك القطاع الخاص لبعض الشركات المبؤوس منها، فهذا أحد الحلول التي يُفترض أن لا يتم تجاهلها. كما أن أحد الحلول هو أن يتولّى القطاع الخاص إدارة بعض تلك الشركات ليعطيها المرونة والعقلية الربحية المعاصرة.

المئة الصدمة

عندما نعلم أن أهم مئة علامة تجارية في العالم ليس بينها عربية، فماذا يعني ذلك؟

يعني أننا مقصّرون كشركات عربية في بناء علاماتنا التجارية والتفكير بعقلية عصرية في التسويق، ولذلك فإننا في المجتمع العربي للملكية الفكرية - والذي أتولّى رئاسته - اتفقنا مؤخراً على إنشاء جمعية للعلامات التجارية العربية المشهورة، وانطلقنا في ذلك من أن العلامات العربية المشهورة وصلت إلى هذه الشهرة

لا أتمنى أن أظهر في قائمة أغنى أغنياء العالم

بسبب وجود من يرعاها ويدعمها ويديرها، ولذا فقد قرّرنا من خلال هذه الجمعية أن نتولّى رعاية وتسويق العلامات العربية والتي لدينا الكثير منها، مما يستحق الفخر والتقدير ونسعى لإبرازها وإعطائها صفة العالمية، وقد وضعنا بعض الأسس والمعايير والأنظمة لحماية العلامات وستظهر نتائجها قريباً. وفي هذا السياق سنعمل مع الدول العربية لتتناسب تشريعاتها مع هذه الحملة التي ستقوم بها لمصلحة جميع الدول العربية. ومن ضمنها رفع الغرامات والعقوبات المالية للتعدّي على العلامات التجارية بما يتناسب مع الضرر الذي يلحق بالاسم التجاري ودون سقف.

المسؤولية الجديدة

باعتباركم نائباً للأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بالميثاق العالمي نسألكم عن دوركم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات؟

أسّسنا قبل عام تقريباً في سورية مركزاً من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتكريس موضوع المسؤولية الاجتماعية في الشركات السورية، وهدفه التوعية بأهمية المسؤولية الاجتماعية. وما هي الشركة التي يتم تصنيفها كمواطن صالح من خلال ما تقدمه من خدمات والتزامات لمجتمعها وبيئتها المحيطة بها، وهذا هو المفهوم الحقيقي للمواطنية والذي سنبدأ بتصنيف الشركات السورية والعالمية على أساسه. وهذا يتكرّس أيضاً من خلال التزامها بالقوانين والأنظمة وابتعادها عن الفساد، وكذلك من واجباتها معاملة الموظّفين بطريقة مشجّعة ومحفّزة. ومن المفاهيم التي نسعى لتكريسها في عقول إدارات الشركات، هي أن يدركوا أن دخلهم مصدره المجتمع، فهم لا يتبرّعون للمجتمع بل هو واجب واستثمار حقيقي.

هل يحتاج هذا المفهوم للقوننة برأيك؟

بعض الدول قوننت هذا المفهوم، من حيث الترغيب والترهيب. ولكن الرأي الغالب هو العمل على تكريس هذا المفهوم ليصبح جزءاً من الرقابة الذاتية أو الأخلاقيات التي تمارسها الشركة تجاه نفسها.

ونحن في مجموعة طلال أبو غزالة نعمل على صياغة ISO ، يمنح للشركات التي تؤدّي واجبها الاجتماعي والبيئي كجزء من هذه المسؤولية.

مما علّمته الحياة

سننتقل إلى قراءتنا مما علّمت الحياة طلال أبو غزالة، وأريد تعليقك على أمرين: تقول على موقعك على النت: "أفتح كل يوم مجلة (فوربس) فإذا لم أجد اسمي بين قائمة الأغنياء أذهب إلى العمل" ما معنى ذلك؟

أريد أن أوصل رسالة إلى من يريد أن يطّلع على تجربتي، هو أن يعلم أن دوري هو أن أطلق الصيحات وأنقل المعارف الدولية إلى وطني العربي، وأن أكلّم أبنائي وأحفادي في هذا الوطن بما هو قادم من مخاطر ومن فرص، ومن هنا فإن ظهوري في قائمة الأغنياء يعني انتهاء دوري وهذا ما لا أتمناه.

في قول آخر لك: "إنني ملاكم، فهل تظن أنني أسعى للشهرة والمجد؟ إنها للنقود"، ما معنى هذا القول؟

أنا أعتقد أن الحياة تحتاج للكفاح، والشهرة بالنسبة لي ليست هدفاً، وإنما هدفي إرضاء نفسي ومجتمعي والمال مجرّد وسيلة.